



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة الغابات

الدورة الثالثة والعشرون

روما، إيطاليا، 18-22 يوليو/تموز 2016

حالة الغابات في العالم في عام 2016:
الغابات والزراعة - التحديات والفرص المتعلقة باستخدام الأراضي

أولاً - مقدمة

1- تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة، اللتان وافق عليهما قادة العالم في سبتمبر/أيلول 2015، التزاماً قوياً بنقل العالم إلى سبيل تنمية مستدام قادر على الصمود. وتشدد خطة عام 2030 على الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة والأهمية الحاسمة التي تكتسيها أواصر الترابط في ما بينها.

2- وسُلِّط الضوء على الدور الهام للغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات الذي عُقد في ديربان، جنوب أفريقيا في سبتمبر/أيلول 2015. ووضع المؤتمر، في إعلانه المسمى إعلان ديربان، رؤيةً بشأن الغابات والأحراج، تشدد على جملة أمور منها أنّ المقاربات المتكاملة لاستخدام الأراضي توفر سبيلاً للمضي قدماً في تحسين السياسات والممارسات من أجل التطرّق إلى مسببات إزالة الغابات والنزاعات بشأن استخدام الأراضي؛ والاستفادة من مجمل المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التكامل بين الغابات والزراعة؛ والمحافظة على الخدمات الحرجية المتعددة في سياق المناظر الطبيعية.

3- وتدرس حالة الغابات في العالم في عام 2016 كيفية أعمال هذه الرؤية، مع التركيز على تحويل الغابات إلى الزراعة وتحويل الأراضي الزراعية إلى غابات. وما زالت الزراعة العامل الأهم الكامن وراء إزالة الغابات على الصعيد العالمي. وبالنظر إلى أهمية الزراعة والغابات على حد سواء بالنسبة إلى مستقبل كوكبنا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التفاعلات الإيجابية بين هذين الشكليين من أشكال استخدام الأراضي.



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة

للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

ثانياً - الاتجاهات في مجال تغيير استخدام الأراضي

4- يعود تاريخ العلاقة بين النمو السكاني وزيادة الطلب على الأراضي الصالحة للزراعة وخسارة الغابات إلى آلاف السنوات، وقد أعادت الغابات أحياناً تأهيل نفسها بنفسها بصورة طبيعية لأن ضغوط إزالة الغابات قد خفّت. وكانت إزالة الغابات أكثر انتشاراً في المناطق المناخية المعتدلة حتى نهاية القرن التاسع عشر وأصبحت الآن أكثر انتشاراً في المناطق المناخية الاستوائية، إذ بلغ صافي خسارة الغابات 7 ملايين هكتار في العام في الفترة 2000-2010 فيما بلغ صافي الأرباح في الأراضي الزراعية 6 ملايين هكتار سنوياً. وسُجّل المعدل الصافي الأكثر ارتفاعاً في خسارة الغابات والأرباح في الأراضي الزراعية خلال الفترة نفسها في أوساط مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث عدد السكان في الأرياف آخذ في النمو.

5- وفي المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، تشكل الزراعة التجارية الواسعة النطاق حوالي 40 في المائة من نسبة إزالة الغابات، كما تشكل زراعة الكفاف المحلية 33 في المائة منها، والبنى الأساسية 10 في المائة، والتوسع الحضري 10 في المائة، والتعدين 7 في المائة. وهناك اختلافات إقليمية كبيرة، ولكن الزراعة التجارية مثلاً تشكل ما يقارب 70 في المائة من إزالة الغابات في أمريكا اللاتينية فيما تشكل الثلث فقط في أفريقيا، حيث تُعتبر الزراعة الصغيرة النطاق عاملاً أهم لإزالة الغابات.

6- وتشمل العوامل الضمنية المؤثرة في تحويل الغابات النمو السكاني وتغير أنماط استهلاك الأغذية؛ والتطورات الزراعية، مثل الأسواق المتغيرة والتحسينات التكنولوجية والتدخلات النشطة في مجال السياسات؛ وتأمين حيازة الأراضي؛ وحوكمة تغيير استخدام الأراضي.

7- وقابلت الخسائر في مجال الغابات في الفترة 2010-2015 (معظمها غابات طبيعية) جزئياً المزج بين التوسع الطبيعي، غالباً على أراضٍ زراعية مهجورة (2.2 مليون هكتار سنوياً)، واستحداث غابات مزروعة (3.1 مليون هكتار سنوياً).

ثالثاً - حوكمة تغيير استخدام الأراضي وإدارته

8- مع أن معظم البلدان تملك سياسات رسمية بشأن قطاعاتها المتصلة بالغابات والزراعة، فإن الروابط بين هذه السياسات ضعيفة عموماً. ورغم الإقرار بأهمية وجود نهج منسق ومتسق بشأن سياسات استخدام الأراضي، تتيح وثائق السياسات ذات الصلة معلومات قليلة عن طريقة القيام بذلك، والقليل منها نسبياً يبين أدلة واضحة على التنسيق بين المصالح المتصلة بالزراعة والغابات. وتزداد الحاجة إلى سياسات متماسكة بشأن تغيير استخدام الأراضي بين الغابات والزراعة في ضوء الاتفاقات الدولية التي أبرمت في الآونة الأخيرة، مثل خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

9- وغالباً ما تكون الأطر القانونية المتعلقة بتحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية أطراً معقدة، ويمكن أن تؤثر الممارسات المحلية غير النظامية تأثيراً قوياً حيثما يكون تطبيق القانون وإنفاذه ضعيفاً. ويكتسب دور القانون العرفي، بالاستناد إلى الحقوق التقليدية، أهمية كبيرة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة.

10- وتشكل خسارة الغابات واحدة من سمات العديد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض حيث الاستثمارات الحكومية في الزراعة والغابات متدنية. ولقد قامت البلدان التي تشجع الاستثمارات الزراعية وإضافة القيمة والتي تتيح بنية تحتية مشجعة، بمعالجة مشكلة خسارة الغابات بفعالية أكبر من البلدان التي تكون فيها الاستثمارات ضعيفة. ويزداد تركيز الاستثمارات العامة المباشرة على برامج الحماية البيئية والاجتماعية وغيرها من المنافع العامة (مثل البحوث والتنمية) ويزداد التشديد على إنشاء بيئات مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص.

رابعاً- افساح المجال أمام الغابات والأمن الغذائي

11- غالباً ما تُعتبر الزراعة والحراجة شكلين متعارضين من أشكال استخدام الأراضي، إذ تشكل الزراعة السبب المباشر لما يقدر بـ80 في المائة من نسبة إزالة الغابات على الصعيد العالمي. غير أن 23 بلداً بينت طوال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية أن زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي لا يجب أن يكونا على حساب الغابات. ويمكن تحقيق الأمن الغذائي من خلال تكثيف الزراعة وتدبير أخرى مثل الحماية الاجتماعية، عوضاً عن توسيع المناطق الزراعية.

12- وأظهر تحليل معمق بشأن سبعة بلدان من أصل البلدان الثلاثة والعشرين أن الإصلاحات الاقتصادية يمكن أن تساعد على زيادة الأمن الغذائي بموازاة الحفاظ على الغطاء الحرجي أو زيادته. وتشمل عوامل مشتركة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي والمناطق الحرجية على حد سواء أهمية الظروف الاقتصادية المؤاتية؛ وسياسات تراعي قطاعات الزراعة والغابات بطريقة متزنة وتقر بكامل المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات؛ وسياسات زراعية تركز على السوق وتنطوي على ضمانات اجتماعية وبيئية؛ وأدوات للسياسات تعزز زيادة الإنتاجية الزراعية والإدارة المستدامة للغابات؛ وإطاراً قانونياً ومؤسسياً فعالاً؛ وتمويلًا كافيًا للتنفيذ؛ ووضع حقوق لإدارة الغابات لمنفعة المجتمعات المحلية؛ وتعزيز الاستخدام المتكامل للغابات. وتنطوي النهج التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين استخدامات الأراضي وإدارة المناظر الطبيعية على أطر استراتيجية بشأن استخدام الأراضي، والتعاون بين معاهد معنية بالزراعة والغابات في مجال الأبحاث، والتطوير والإرشاد، وتعزيز الروابط بين المزارع والغابات، والترويج للحراجة الزراعية.

خامساً- نحو تحسين حوكمة استخدام الأراضي للغابات والزراعة

13- من أجل أعمال الأولويات العالمية، ومن ضمنها تلك الواردة في خطة عام 2030 واتفاق باريس، هناك حاجة ماسة إلى تسريع وتيرة التقدم في سبيل تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للغابات. ويستلزم هذا الأمر تحسين حوكمة تغيير استخدام الأراضي وإدارته من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير الحاسمة والملموسة:

14- تحسين التنسيق الشامل بين عدة قطاعات بشأن السياسات الخاصة بالزراعة والأغذية والغابات - ينبغي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية الرفيعة المستوى أن تقرّ بأهمية الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للغابات. وسوف يشكل هذا الإقرار خطوة أولى في سبيل تنسيق السياسات على نحو أفضل، وسوف يساعد أيضاً على تحديد أوجه التوتر بالنسبة إلى السياسات كي يتسنى إجراء تحليل إضافي للنزاعات الممكنة والاسترشاد به في اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة بالنسبة إلى الأولويات.

15- الاستثمارات العامة في الزراعة والغابات - من الضروري أن تتزامن الاستثمارات العامة في الزراعة المستدامة وفي الإدارة المستدامة للغابات في إطار برامج إنمائية ريفية أوسع نطاقاً، أو كمكمل لها. وينبغي أن تركز هذه الاستثمارات على تدابير تحفّز الاستثمارات الخاصة؛ وتُحسّن البنية التحتية للتشغيل والتوزيع والتسويق؛ وتُعزّز الابتكار وأفضل الممارسات من خلال الأبحاث والتطوير والإرشاد؛ وتُنمّي قدرات المنتجين والمنظمات المجتمعية. وينبغي وضع ضمانات اجتماعية وبيئية، مثلاً، من خلال تدابير الامتثال في مجالات مختلفة بغية التخفيف من الآثار السلبية الممكنة والناجمة عن الاستثمارات في الزراعة والغابات.

16- استخدام الصكوك السياساتية الصحيحة لتشجيع الزراعة المستدامة والإدارة المستدامة للغابات - ينبغي في أي بلد كان أن يجسّد خيار الصكوك السياساتية من أجل دعم الاستخدام المستدام للأراضي الظروف الراهنة وأن يُستهدف على النحو الواجب. وهذا يستلزم تحليلاً متأنياً للأسباب والنتائج الكامنة وراء المشاكل المشار إليها، ولا سيما ما إذا كان السبب الرئيسي لإزالة الغابات هو إنتاج السلع التجارية على نطاق واسع أو توسيع زراعة الكفاف الصغيرة النطاق. وفي الحالة الأخيرة، من أجل تحسين ممارسات الزراعة وتعزيز الحراثة الزراعية على سبيل المثال، ينبغي مراعاة الصكوك السياساتية في السياق الأوسع نطاقاً لبرامج التنمية الريفية وتنوع مصادر كسب العيش والتخفيف من الفقر.

17- تحسين الحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي والإطار القانوني - ينبغي للقوانين والأنظمة المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي أن تكون واضحة ومتسقة مع أهداف السياسات. كما ينبغي أن يتيح الإطار القانوني الثقة في حيازة الأراضي والحقوق المتعلقة باستخدام الموارد من الأراضي والغابات، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

18- تعزيز المؤسسات ومشاركة أصحاب المصلحة - تستلزم الحوكمة الرشيدة وجود مؤسسات فعالة وكذلك إطار عمل سياسي وقانوني سليم. وينبغي للإطار المؤسسي أن يشمل المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والمصالح المسؤولة في القطاع الخاص، وكذلك الوزارات والوكالات الحكومية. وينبغي مراعاة الفرص المتاحة لنقل حقوق إدارة الغابات العامة إلى المجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة، مما يعطي بالنتيجة السكان المحليين قدرة أكبر على الاستفادة من الغابات. كما ينبغي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بالغابات، والتي ينبغي أن تعمل بنشاط على توفير فرص متكافئة للمرأة للحصول على ملكية الأراضي وغيرها من الموارد. وينبغي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني باعتبارها سبيلاً إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي.

19- تعزيز النهج المتكاملة لاستخدام الأراضي وإدارة المناظر الطبيعية - يتيح التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي فرصة من أجل وضع إطار عمل استراتيجي يحقق توازناً بين مختلف أشكال استخدام الأراضي المتنافسة مع بعضها البعض لدى أصحاب المصلحة. ويستلزم ذلك وجود بيانات فنية عن الأراضي والموارد الطبيعية وكذلك تعاوناً بين الأجهزة العامة المعنية ومشاركة أصحاب المصلحة مشاركة نشطة. وينبغي الترويج للنهج متكاملة للإدارة مثل الحراجة الزراعية والإيكولوجيا الزراعية والزراعة الذكية مناخياً وتكييف نظم رعي الماشية.

20- تقديم المزيد من المعلومات الشاملة بغية تلبية الاحتياجات من الأدلة - هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة المنهجية والشاملة على الصعيد العالمي بشأن فعالية الحوكمة، وإنفاذ القانون، وآليات الامتثال المتصلة بتغيير استخدام الأراضي من الغابات إلى الزراعة، وفي مجال القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالغابات.

سادساً- نقاط ينبغي النظر فيها

21- بالاستناد إلى استنتاجات حالة الغابات في العالم في عام 2016، قد ترغب اللجنة في ما يلي:

- (أ) الإقرار بأن الإدارة المستدامة لكل من الغابات والزراعة وتكاملهما مع خطط استخدام الأراضي هو أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة الأمن الغذائي ومواجهة تغير المناخ.
- (ب) دعوة البلدان إلى ما يلي:
- تحسين التنسيق بين السياسات المتعلقة بالغابات والزراعة والأغذية واستخدام الأراضي والتنمية الريفية من أجل تفعيل تنظيم تغيير استخدام الأراضي؛
 - تعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي باعتباره إطاراً استراتيجياً من أجل إقامة توازن بين مختلف أشكال استخدام الأراضي على المستوى الوطني والوطني الفرعي وعلى مستوى المناظر الطبيعية؛
 - استخدام الصكوك السياساتية المناسبة وتحفيز الاستثمارات بغية زيادة الإنتاج الزراعي المستدام وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات.
- (ج) الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة دعم البلدان من أجل:
- رسم استراتيجيات متكاملة لاستخدام الأراضي تراعي الدور الهام الذي تؤديه الغابات في دورة المياه والحفاظ على التربة واحتجاز الكربون وحماية الموائل، مما يكفل بالنتيجة مساهمتها في تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛
 - تعزيز حوكمة استخدام الأراضي من خلال تحسين سلامة الحيازة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة والتشجيع على إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق إدارة مستدامة للغابات والأراضي؛
 - مراقبة وجمع البيانات عن فعالية آليات الحوكمة المتصلة بتغيير استخدام الأراضي التي تؤثر في الغابات، فضلاً عن القيم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة بالغابات.